الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم

The phenomenon of Poverty in Algeria and its Effects on the Social Fabric in Light of Financial Boom, Unemployment and Inflation

د. حاج قويدقورين
أستاذ محاضر- ب - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
dr.gourine.hadj@gmail.com

ملخص

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية، وكذا تأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة، و الفقر ليس ظاهرة تحارب في جيل واحد وإنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتباره مصدر المشكلات التي يعاني منها الأفراد في أي مجتمع.

وتتناول هذه الدراسة ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال إبراز بعض المفاهيم العامة، وكذا الفقر وعلاقته بالتنمية، النفط، البطالة والتضخم، كما تناولت الآثار السلبية لظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري، وفي الأخير قدمنا بعض الاقتراحات والتوصيات للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر.

الكلمات االدالة : الفقر، البطالة، التضخم، التنمية الاقتصادية، النفط والغاز، الطفرة المالية، عمالة الأطفال، التسرب المدرسي، الجريمة المنظمة.

Abstract

The poverty issues occupied a great status in the field of scientific research, Most Academic researcher focused to know the problems and causes of poverty, such as economic problems social, political, educational and healthy services. Also they seek to find their impact on society in generally..

The poverty isn't simply phenomenon, it has deep roots, because it's the source of the problems effecting society.

This paper aims to study the poverty issue in Algeria through general facts and basic concepts, and it's relationship with development, oil, unemployment and inflation, Also it present the negative effects of poverty on Algerian society . Finally, we conclude by some recommendation to reduce this phenomenon in Algeria .

Keywords : *poverty, unemployment, inflation, economic development, oil and gas, financial boom, Child labor, school dropout, organized crime..*

مقدمة

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبيّة، فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

و لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن ثم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية.

والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث لازالت ظاهرة الفقر تنخر عظم المجتمع وتقطع أوصاله رغم الطفرة المالية الكبيرة التي تعيشها منذ النصف الثاني من العقد الماضي، ولازالت الجزائر تصنف من الدول الأقل مكافحتا للفقر حسب تصريحات المنظمات الدولية والغير حكومية رغم تصريحات بعض المسؤولين الذين يرون أن معدل الفقر في الجزائر لا يتعدى 5%.

ومن خلال هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء باختصار على بعض المفاهيم العامة والشاملة المتعلقة بظاهرة الفقر من خلال إبراز الإطار النظري لها، ثم محاولة إظهار هذه الصورة بإبراز واقعها في الجزائر من خلال عرض بعض الإحصائيات التي تعكس حقيقة الفقر في الجزائر، أسبابه وآثاره على المجتمع الجزائري.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذه الورقة نطرح الإشكالية التالية :

ما هي الآثار السلبية لظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري رغم الطفرة المالية التي يعيشها البلد؟

وللإجابة على إشكالية البحث عمدنا إلى تقسيمه كما يلي:

المحور الأول : الإطار النظري لظاهرة الفقر.

المحور الثاني : ظاهرة الفقر في الجزائر في ظل (التنمية- النفط : البطالة- التضخم).

المحور الثالث : الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي الجزائري.

المحور الرابع- توصيات واقتراحات للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي.

المحور الأول ؛ الإطار النظري لظاهرة الفقر

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فإنها تعني شيئاً واحداً للذين يعانون منها وهو الحرمان سواء كان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة. ولقد عرف بعض علماء الاجتماع الفقر بأنه حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشة الإنسان [1].

أولاً - تعريف الفقر: يدلّ الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، و التي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم[2].

من جهة أخرى تركز بعض تعاريف الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، الأولى تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن «الفقراء» من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية[3].

كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة. والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي[4].

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.

ثانياً - أنواع الفقر: يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها :

1- الفقر المطلق والفقر النسبي: حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة[5].

2 - الفقر الثابت والمؤقت : الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي[6].

3 - تصنيفات أخرى للفقر[7]

أ – الفقر الاقتصادي : الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

ب – الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

ج–الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية. الفقر السوسيوثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

هـ–الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

ثالثا- أسباب تفشي ظاهرة الفقر: باختصار شديد يمكن إدراج أهم أسباب الفقر تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل[8]:

1- البعد السياسي: من هذا البعد نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

أضف إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل – والملبس).

بالإضافة إلى أن إتباع سياسة معينة و مجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انتشار ظاهرة الفقر خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر.

2-البعد الاقتصادي : يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع وأفراد المجتمع مثل :

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.
- إن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات بقدر ما هو سبباً يعمق و يوسع هوة الفقر.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول – الزراعة – الأنهار) استغلالاً عقلانيا يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج.
- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع للزيادة من دخل المجتمع وأفراده و تحسين مستوى ثروة الأمة.
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

3- **البعد الاجتماعي** : ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع:

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع .
- عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

رابعاً- الآثار السلبية لظاهرة الفقر: يتمخض عن الفقر آثار سلبية عديدة تمس مختلف المجلات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية منها، ومن أبرز الآثار السلبية للفقر نجد[9]:

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات.
- نقص وسوء التغذية التي تؤدي إلى انتشار الأمراض.
- تدني مستوى الإسكان.
- ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى :
- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي على المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

المحور الثاني- ظاهرة الفقر في الجزائر في ظل (التنمية- النفط- البطالة- التضخم)

رغم الطفرة المالية التي تعيشها الجزائر منذ العقد الماضي من القرن الحالي بسبب ارتفاع أسعار البترول وما صاحبه من ارتفاع احتياطي الصرف، إلا أن معدلات التنمية في الجزائر لم تعرف أي تغير نوعي، فلا تزال مؤشرات الفقر، البطالة والتضخم في ارتفاع مستمر رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها

الحكومة للتقليل من هذه الظواهر، وهذا ما انعكس سلبا على النسيج الاجتماعي في الجزائر، والمتتبع لحال البلد في السنوات الأخيرة يمكن له أن يرى بوضوح الآثار السلبية لظاهرة الفقر من جريمة منظمة، عمالة الأطفال، انتشار الأمراض المزمنة ... و آثارها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

أولاً- واقع ظاهرة الفقر في الجزائر: أظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2007 – 2009، أن متوسط نسبة الفقر بلغت 7.5% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999 في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 2008–2013 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1 معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)

ČAÊöä	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ÄÖÅöä öÆĦ	11.1%	9.8%	6.2%	5.55%	5.20%	5.03%

المصدر: الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية، رابط الكتروني:
http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411 Consulté le 29/12/2013

الشكل رقم 1: معدلات الفقر في الجزائر (2008–2013)

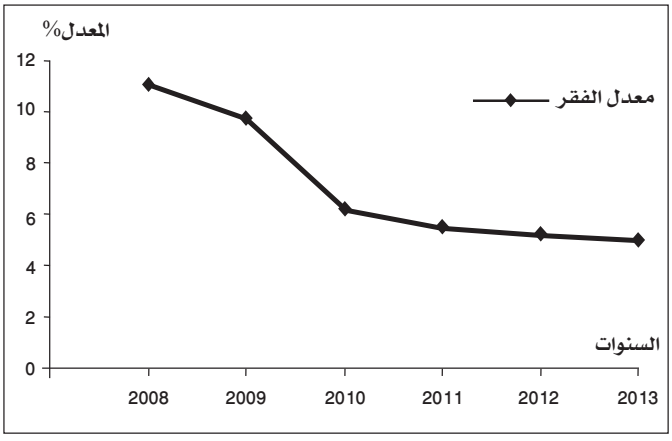

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول السابق

وصنفت الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في مستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية والنقص الفادح في ضروريات الحياة، حيث جاءت في مقدمة الولايات بنسبة 36% من الأسر فقيرة، فيما سجلت ذات نسبة من العائلات الفقيرة في ولايتي تيسمسيلت وأدرار، لكن بأقل تدهور مقارنة بتيارت. وتمثل هذه الشريحة في غليزان نسبة 32% بينما تصل في كل من وهران، تيبازة، المدية وتلمسان إلى 25 %. وتعد ولاية الطارف الأغنى بعد أن سجلت بها أقل نسبة 11 %. وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، 61 % منها تتواجد بالهضاب العليا[10].

وخلصت الدارسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون بـ9.5 % بعدما كان في حدود 8% سنة 2009 ووصل قبل ذلك إلى9.14 % سنة 1995م، أما فيما يخص الفقر المتقع فإن النسبة استقرت عند حدود 5.7 % بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6 %، كما أكدت الدراسة أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار لليوم، إذ أنهم لا يمثلون سوى 2.6 %[11].

ولكن في المقابل أكد الخبراء والباحثون الجزائريون أن نسبة الفقر بالجزائر لا تقل عن 40 %، واعتمد هؤلاء الباحثون والمختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات والأبحاث التي كشفت أن أكثر من 45 % من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر.

ثانياً – الفقر والتنمية في الجزائر: بلغ احتياطي الصرف 162.22 مليار دولار سنة 2010 و182.20 مليار دولار سنة 2011 في حين بلغ حوالي 205 مليار دولار نهاية سنة 2013 [12] مما جعلها تحتل المرتبة11 عالميا والثانية عربيا، ويصنف المجلس العالمي للذهب احتياطي الجزائر المقدر بـ173.6 طن في المرتبة 22 حسب الدول لسنة 2013، كما بلغ الناتج المحلي الخام الجزائري 190 مليار دولار بفضل المحروقات. كما أن الميزان التجاري ارتفع إلى 12.3 مليار دولار خلال 2012[13].

وانخفاض نسبة الديون الخارجية من 3.67 % سنة 2012 إلى 3.47 % سنة 2013، مع تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4.7% سنة 2012 مقابل نسبة تضخم 5.32 % ، و معدل النمو في القطاع غير النفطي 5 % خلال 2011 إلى 2012، إلا أن الجزائر تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني، ناهيك على تفشي ظاهرة البطالة، الأمية، تدني مستوى المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، الحرمان في المناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية.. وصنف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2012 الجزائر في المركز 96 من بين 173 بلدا، و11 عربياً، هذا المؤشر الذي تم تحديده من خلال دمج أربعة مؤشرات رئيسية وهي متوسط العمر المتوقع، محو الأمية، التعليم ومستوى المعيشة[14].

ورغم هذا التحسن الملحوظ الذي نص عليه التقرير إلا أن الواقع الذي نعيشه عكس ذلك، فكل المؤشرات وعلى رأسهم الفقر في تزايد مستمر فالجزائر حققت تحسن كمي ولم تحقق تحسن نوعي، وفي المحصلة تصنف الجزائر كدولة غنية بثرواتها وفقيرة بوضعها العام. .

ثالثاً – النفط والفقر في الجزائر: هو الحال في معظم بلدان المغرب العربي، يعاني الجزائريون من نقص الخدمات وتدني المستوى المعيشي للفرد رغم أن الجزائر تعتبر من أهم مصدّري النفط والغاز في العالم، والسبب هو عدم فسح المجال أمام مشاريع تنمية إستراتيجية تحقق الرفاهية والازدهار، وتبنّي نظام اقتصادي ضيق الأفق يعتمد بالأساس على الصادرات النفطية ولا يحوي جوانب اقتصادية متعددة تضمن استمرار التطور ومواكبة البناء[15].

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ربع سكان الجزائر تحت مستوى خط الفقر مع أنها تمتلك احتياطيات نفطية تقدر بـ12,2 مليار برميل[16] ، ما يضعها في المراتب 18 الأولى عالميا، بينما صنفتها وكالة الاستخبارات الأمريكية في المرتبة 16 باحتياطيات بلغت 13.42 مليار برميل بنسبة تقترب من 1 بالمائة من الاحتياطيات العالمية، كما صنفت في المرتبة 12 عالميا بإنتاج حوالي مليوني برميل يوميا، وعرفت أسعار النفط ارتفاع غير مسبوق وصل إلى أكثر من 110 دولار للبرميل عام 2013 [17]. ورغم انكماشه ما بين 2010 و2013 إلى 1.2 مليون برميل يوميا، فإن الجزائر تبقى من بين أهم المنتجين عالميا.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الاحتياطي يقدر بـ4700 مليار متر مكعب، وتقدره الاستخبارات الأمريكية بأكثر من 4500 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2.4% إلى غاية 4%، وتأتي الجزائر في الرتبة 10 عالميا. أما من حيث الإنتاج فإن الجزائر مصنفة في المرتبة السادسة بمتوسط 86 مليار متر مكعب سنويا.

وتفاقمت ظاهرة الفقر لدى الشعب الجزائري، على الرغم من الإيرادات الضخمة التي تجنيها الدولة من خلال الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. وهو ما يجعل الكثير من الجزائريين يتساءلون عمَّا يحصل في الواقع بالدولارات النفطية.

وتبدو مختلف الولايات الجزائرية وخاصة العاصمة في السنوات الأخيرة مثل ورشات بناء، ففي كلِّ مكان تُبنى عمارات مكتبية ومراكز تجارية وجسور ومشروعات عديدة تبدو من الوهلة الأولى أنها تعبر عن أمال كبيرة في تحقيق التنمية المنشودة التي طالما انتظرناها.

ومع ذلك تنبِّه التفاصيل القاسية إلى أن هذه التغييرات والمشاريع الهائلة لا تعود بالربح على كل الجزائريين، فهناك أعداد لا تحصى من المتسوِّلين من رجال ونساء وأطفال يسكنون في العاصمة هربًا من المناطق الريفية الفقيرة التي لم تمسها نعمة الدولارات النفطية على الإطلاق في مشاريع عمل وخدمات أو بنى تحتية.

وتبين هذه الحقيقة بوضوح تساءل الكثير من الجزائريين، عن كيفية إدارة العوائد السنوية الضخمة من تصدير النفط والغاز.

ويقول الرئيس الجزائري « أصبحت الجزائر اليوم لا تعاني من مشكلة إيجاد المال، بل من مشكلة تبذير الأموال أو اختلاسها، مثلما كانت عليه الحال في الماضي ».

ويضيف الرئيس «لم تمرّ الجزائر من قبل بمثل هذه الأحوال المالية الجيدة كما هو الحال اليوم، لقد استفاد الجزائريون من الفرصة الذهبية، لكي يخرجوا بلادهم من فترة الظلام».

وحاليًا يعتبر البنك الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى 53% من الشعب الجزائري من بين الفقراء. أما الحكومة الجزائرية فهي ترفض مثل هذه الإحصاءات ولا تقرها وتصر على أن نسبة الفقر في الجزائر لا تتعدى 5%.

ولا يظهر التناقض ما بين الخطاب الرسمي وبين الواقع فقط في الأرياف، إذ يحلم الكثير من الشباب أيضا في المدن بالهجرة إلى الخارج هربًا من الفقر المنتشر في البلاد.

وينتقد رئيس الوزراء الجزائري الأسبق « أحمد بن بيتور « هذه التطورات بشدة قائلا: «تكمن المشكلة التي نعاني منها هذه الأيام في عجز كل المؤسسات التابعة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني والدولة والبرلمان واعتقد أنه لدينا حكومة لا تريد أن تفهم أنه يجب عليها أن تدع المؤسسات تقوم بوظيفتها، نحن نخضع اليوم لما يريد فعله رئيس الدولة فقط».

ويذكر أن الجزائر استفادت من فائض الميزانية السنوية في تسديد ديونها الخارجية قبل حلول ميعاد سدادها، حيث انخفضت مديونية الدولة خلال 10 أعوام من 23 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار وهو ما يجعل الكثير من المنتقدين يقولون إن الحكومة الجزائرية لم تعد تعرف ما يجب عليها أن تفعل بالأموال الكثيرة، على الرغم من أن هناك قسمًا كبيرًا من الشعب يعاني من نقص في المواد الضرورية للحياة والمشاريع الخدمية في أنحاء الوطن.

وفي المقابل يرى الخبراء أن بناء اقتصاد جزائري متعدد الجوانب ضروري أكثر من أي شيء، إذ تتجسد إحدى ملامح الاقتصاد المنغلق في اعتماد البلاد الكلي على النفط.

ولا يزال بوسع الجزائر أن تتعلم من أخطاء الماضي، من أجل بناء اقتصاد لا يعتمد فقط على الثروة النفطية، وهكذا فقط يمكن لهذه الدولة المغاربية أن تكسب من جديد ثقة الجميع، وتزيل عنه الغبن والحرمان وتوابع الفقر.

رابعاً- البطالة والفقر في الجزائر: هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر، والجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني أشد المعاناة من هذه الظاهرة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم: 2. معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008 – 2013)

ÇãÊëã	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ÇëÅÛÇëã òÆĦ	11.8%	12.50 %	10.20%	9.90 %	9.60 %	9.80 %
ÄÕÅëã òÆĦ	11.1%	9.8%	6.2%	5.55%	5.20%	5.03%

المصدر: سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر، الملتقي العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة. ويتصرف في سنة 2012–2013.

الشكل رقم 2 معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008 – 2013)

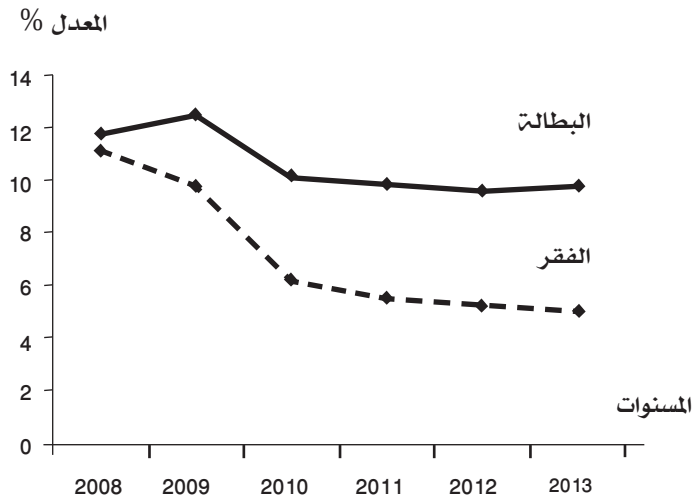

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول السابق

يتضح من الشكل أن معدلي البطالة والفقر حققا انخفاضا طفيفا بين الفترة 2008–2013 ، أما عن الانخفاض الحاد في سنة 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج ولكن يعود إلى سياسة رفع الأجور وتحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008 وهو ما يعد تخفيضا غير حقيقي من خلال زيادة أنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي.

أما فيما يخص ظاهرة البطالة فنجد أيضا أنها انخفضت من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية يعود حسب رأينا إلى الأتي :

– سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد اعتماد كلي على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي.

– سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل والأيادي البيضاء، هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على أبعد تقدير، مما يوحي بانخفاض نسبة البطالة.

– عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، حيث أن التعليم في الجزائر منفصل تماما عن سوق العمل.

– ارتفاع معدل النمو السكاني: تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الجزائر، إلى أنه ابتداء من 2010 عرفت نسبة المواليد ارتفاعا معتبرا، تزامن مع ارتفاع معتدل في عدد الزيجات، وكذا انخفاض طفيف في عدد الوفيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان إلى 37.10[15]مليون نسمة في 2012 حسب الديوان الوطني للإحصائيات ويتوقع أن يصل الرقم إلى 37.8مليون في بداي 2013[16] أي بمعدل نمو 2.04 %. و يرى البعض في هذا التطور الديمغرافي مؤشرا لعودة انفجار ديمغرافي والذي سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة والفقر خاصة في ظل ضعف معدل النمو الاقتصادي والاعتماد على الاقتصاد الريعي البترولي، لذا تبقى البطالة هي الآفة الكبرى التي تحول دون القضاء على الفقر في الجزائر رغم كل الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر.

خامساً – الفقر والتضخم في الجزائر: يعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر في دول العالم لما له من علاقة بالقدرة الشرائية للأفراد، فكلما زادت نسبة التضخم انخفضت القدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار، ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخفيض من معدل التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدل الفقر لا يزال مرتفعا، والجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم بالمقارنة مع معدلات الفقر خلال الفترة (2008-2013).

الجدول رقم: 3. معدل التضخم في الجزائرفي الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008 – 2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل لتضخم	3.5%	4.50 %	5.70 %	4.50 %	8.90%	8.80%
معدل الفقر	11.1%	9.8%	6.2%	5.55%	5.20%	5.03%

المصدر: سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدام، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة. ويتصرف في سنة 2012-2013.

الشكل رقم: 3 معدل التضخم في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008 – 2013)

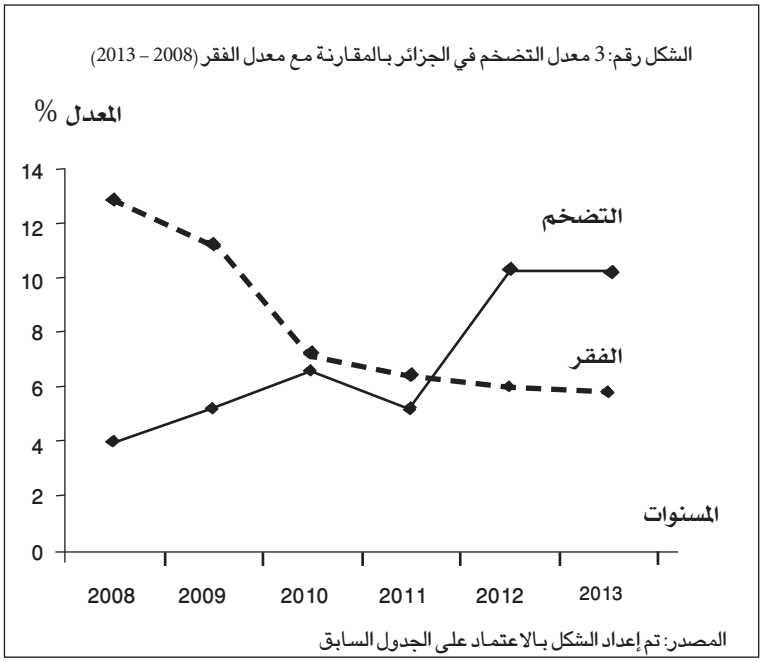

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول السابق

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر هذا ما يفسر انخفاض القدرة الشرائية للأفراد والارتفاع الكبير للأسعار في الفترة ما بين (2008-2013)، فما يلاحظ أن معدل التضخم وصل نسبة 8.9% سنة 2012 رغم أن صندوق النقد الدولي يقول أن النسبة أكبر من ذلك وهي 10.30% [17] في حين يتوقع أن تكون النسبة في 2013 بمعدل 8.80% أي بانخفاض طفيف ، هذا الارتفاع المستمر لمعدل التضخم في الجزائر له أثر مباشر على معدل الفقر من خلال التأثير على القدرة الشرائية للفرد رغم سياسة زيادة الأجور التي قامت بها الحكومة منذ 2008.

المحور الثالث : الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي الجزائري

الفقر يلقي بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل كيان المجتمع الجزائري، من خلال المساهمة في ارتفاع معدل الجريمة، التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية (ظاهرة الحراقة)، التفكك الأسري، الجهل وانتشار الأمية ...

أولاً- انتشار الجريمة : العلاقة التي تربط الفقر بالجريمة هي علاقة طردية في المجتمع حيث كلما زادت حدة الفقر ارتفع معدل الجريمة المنظمة وغير المنظمة واستغلال الأفراد في الأعمال غير القانونية التي تمس بالأفراد والممتلكات وخرق القانون...

وتحدث تقرير صادر عن جهات أمنية جزائرية في 16 يوليو 2013، أن عدد القضايا الإجرامية بالبلد، ارتفع إلى 42 ألف 761 قضية خلال النصف الأول من العام الجاري مقابل 36 ألف و 668 قضية خلال نفس الفترة من العام الماضي، أي ارتفاعا إجماليا قدر بقرابة 14% مقارنة بالنصف الأول من 2012[18].

وأكثر القضايا الإجرامية انتشارا هي المساس بالأشخاص، ثم القضايا المتعلقة بالمساس بالممتلكات، وتأتي تلك المتعلقة بانتهاك القوانين الخاصة في المرتبة الثالثة، وتمثل الجريمة المنظمة التي تشمل التهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وتزوير السيارات وجرائم أخرى متعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني المرتبة الرابعة.

وبالتالي ما يمكن قوله أن الفقر هو من العوامل الأساسية التي تساهم في زيادة الجريمة في الجزائر خاصة في ظل غياب التنمية الحقيقية وغياب فضاءات علمية وترفيهية تستوعب طاقات الشباب خاصة البطال منه.

ثانياً- عمل الأطفال والتسرب المدرسي: الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الأول من سنة 2012 عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم تشير إلى أنه يوجد نحو 13 مليون طفل عامل في المنطقة العربية لتحتل بلدان المغرب العربي صدارة البيانات، وتأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول؛ حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون بـ 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 - 13 سنة من ضمنهم 56% من الإناث و28% لا تتعدى سنهم ال15 سنة، كما أن 15.40 % أيتام وفقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 52.10 % منهم في المناطق الريفية[19].

كما أوضحت الدراسة أن الأطفال العاملين على نحو غير شرعي- باعتبار أن المسألة محظورة في مجموعة المعاهدات الدولية سارية المفعول - هم في أغلب الحالات أبناء لأمهات ذوات مستوى تعليمي منخفض أو لم يتلقين تعليماً على الإطلاق، وأنهم يميلون إلى التركز ضمن الـ20 % الأكثر فقرا مع الإشارة إلى المعلومات التي تضمنها تقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال المزرية في الجزائر ومفعول الظاهرة، التي ولدت مشاهد أخطر في صورة التسرب المدرسي والانحراف الاجتماعي وما نجم عنهما من ظواهر أكثر ضررا وأشد خطورة على غرار ما يعرف تجاوزا بـ «أطفال الشوارع»؛ فالطفل الذي خرج من المدرسة أو لم يلتحق بها لا مكان له سوى العمل أو الشارع وما يترتب عنهما من مخاطر اجتماعية وتربوية.

وقسمت الدراسة ذاتها منظومة تشغيل الأطفال في المنطقة العربية إلى أربع مجموعات، وضعت الجزائر في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من: الصومال، جيبوتي، العراق، السودان، فلسطين، التي مرت بظروف استثنائية، في حين ربطت ظاهرة تشغيل الأطفال بتقديرات منظمة اليونيسكو التي تحدثت عن 8 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى للتعليم ظلوا خارج المدارس من بينهم 700 ألف طفل جزائري.

وعلى الرغم من مجانية التعليم الأساسي فللفقر دوره؛ إذ يقترن التعليم بمصروفات مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى محدودية العائد الاقتصادي، فضلاً عما يقتضيه استكمال التعليم الأساسي من كفاح الفتيان والفتيات لإعالة أسرهم والوفاء بحاجياتها في مقابل نيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، كما لا تزيد نسبة التحاق الشباب بالمرحلة الثانية للدراسة عن 40 % من الشريحة العمرية التقريبية 12-18 سنة، وبين هذا وذاك، فإن ما يقرب من 90 % من التلاميذ يبلغون الصف الخامس من المرحلة الأولى، لكن عدد الذين يستكملون إلى المرحلة الثانية يتقلص إذ لا يزيد عن طالبين من بين كل ثلاثة طلاب في الجزائر، وإذا كانت معدلات الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة بالجملة، فهي تظل أقل لدى الإناث31 % من الذكور مقابل 24 % لدى الإناث.

وفي نفس السياق كشف مدير التوجيه المدرسي أن الجزائر سجلت في السنوات القليلة الماضية 500 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30 % من نسبة الأطفال المتمدرسين وهي نسبة أرجعها المختصون إلى عوامل عديدة أهمها الفقر وعدم مقدرة العديد من الأسر على إعالة أبنائها، وهي نسبة مرتفعة جدا وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى[20].

وبرأي الدكتورة «خولة مطر» (مسؤولة قسم الأطفال في منظمة العمل الدولية)، فإن عمل الأطفال له عدة مبررات، من أهمها الفقر وتدني مستوى التعليم وتراجع العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم.

ثالثاً- تشرد وانحراف الأطفال : بعد صدور دراسة حديثة أجراها مخبر الوقاية التابع لجامعة الجزائر، وتم الإعلان عن نتائجها خلال مؤتمر»الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة«، التي كشفت عن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كانت معروفة لدى الأسرة والمجتمع الجزائري بسبب تخلي بعض الأطراف عن أداء مهامها في التكفل بالتربية والتوجيه خاصة الأسرة والسبب يعود إلى الفقر الذي أصبحت تعيشه الأسر الجزائرية، والذي ألقى بظلاله مباشرة على تشرد وانحرف الأطفال، حيث أن 80 % من أسباب انحرف الأطفال يعود إلى التفكك الأسري والحرمان والفقر، وتشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون، حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة 56%، والتعرض للتشرد بنسبة 16.5%، والتسول بنسبة 13.9% والعنف بنسبة 5.2%، والجنوح بنسبة 2.9% ولعله من العدل أن نقول دون حذر إن نتائج هذه الظاهرة هي نتائج خطيرة، وخطيرة بالفعل، ولها تأثير كبير على المجتمع ككل وخصوصاً هذه الشريحة التي يفترض أنها تمثل أجيال المستقبل

رابعاً- الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة: يعرف المهاجرون السرِّيون في الجزائر باسم محلي شهير وهو (الحرَّاقة)، وكان هذا الوصف يُطلق في العقود الماضية على ركاب القطارات والحافلات العمومية الذين يتهربون من دفع أسعار رحلاتهم، ولكنه أصبح يطلق خصيصاً على المهاجرين السريين أو غير الشرعيين منذ بداية ظاهرة (الحَرْقة) في التسعينيات، وأصبح هذا الوصف يُتداول الآن بشكل واسع جداً حتى من طرف وسائل الإعلام المحلية والقوى السياسية بالجزائر[21].

وظهرت (الحَرقة) في التسعينيات، وربما في أواخر الثمانينيات، تزامناً مع ظهور الأزمة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر، حيث تفاقمت ظاهرتي الفقر والبطالة وخاصة لدى فئة الشباب، فأصبح الكثيرُ منهم يرى أوروبا بمثابة الخلاص والحل السحري، ولكن بما أن إجراءات التأشيرة معقدة بسبب التضييق الأوروبي على هجرة الجزائريين إليها، فقد بدأت محاولات الهجرة السرية إليها في ما أصبح يُطلق عليه (قوارب الموت). ويرى الدكتور ناصر جابي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر، أن هذه الظاهرة تعدّ تعبيراً صارخاً عن فشل اندماج الشباب الجزائري في مجتمعه، ويرجع السبب إلى الفقر والبطالة العالية للشباب، وظروفه الاجتماعية والثقافية، واستغرب تفاقم الظاهرة في بلد بترولي ارتفعت احتياطاته من العملات الصعبة مؤخراً إلى أكثر من 200 مليار دولار.

أما عن هجرة الأدمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة حيث بلغت في 2011 حوالي 214 ألف[22] كادر بشري على رأسهم الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم.

خامساً- الجهل والأمية: الأمية في الجزائر تعتبر نتيجة مباشرة من نتائج ارتفاع معدل الفقر، فهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمي سنة 2010، ومن المتوقع أن لا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040.

وكشف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 18% عام 2012، بينما كانت في حدود 22% عام 2009، و31.90% لعام 1998، و43% عام 1990، و85% غداة الاستقلال في العام 1962.وقال رئيس الديوان الوطني الجزائري لمحو الأمية وتعليم الكبار، محمد الطاهر بكوش، إن الحكومة وضعت إستراتيجية شاملة للقضاء على الأمية نهائيا في البلاد قبل 2016. وبلغت قيمة الرصيد المالي الذي خصصته الحكومة لتنفيذ هذه الإستراتيجية 50 مليار دينار.

ورغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قارناه بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن. والغريب في الأمر أنه ونحن في الألفية الثالثة (عصر المعرفة) مازال العديد من الأطفال أميون خاصة أبناء البدو الرحل، القرى النائية في بعض الولايات الداخلية وولايات الجنوب.

سادساً- التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض المزمنة والخبيثة: رغم أن الجزائر تخصص حوالي 4.3% من إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ما يعادل بين 2.5 و 3.6 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، وخصص لها قانون مالية 2013 ما يعادل 3.8 مليار دولار[23]، إلا أنها تمتلك أفشل منظومة صحية في الوطن العربي، هذا ينعكس مباشرة على الطبقة الفقيرة من المجتمع التي أصبحت تعاني أشد المعاناة من مختلف الأمراض العادية والمزمنة التي تعتبر مكلف من ناحية العلاج مما يزيد الفقراء فقرا، وبما أن إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن ما يفوق 40% من الشعب الجزائري فقير، فيمكن إذا تخيل معدل انتشار الأمراض في وسط الفقراء والزائر للمستشفيات الجزائرية يمكنه ملاحظة ذلك، وتشير الإحصائيات، إلى أن أكثر أنواع الأمراض المزمنة خاصة المنتشرة بين فئة الفقراء هي، ارتفاع الضغط الشرايني الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 4.4%متبوعا بمرض السكري بنسبة 1.2%، وسجل التحقيق الذي خص 30 ألف عائلة موزعة عبر التراب الوطني تفشي هذه الأمراض عند المرأة أكثر منه عند الرجل ب 6.12% مقابل 4.8% عند النساء[24]، أما عن الأمراض الخبيثة بين الفقراء فيحتل مرض السرطان المرتبة الأولى حيث يتم تسجيل سنويا أكثر من 300 ألف[25] حالة جديدة 90% منها عن العائلات المعوزة.

ويعتبر أغلب المختصين أن السبب الرئيس في انتشار هذه الأمراض هو الفقر الذي تعيشه الأسر الجزائرية والذي ينتج عن القلق المستمر الذي يسبب مرض الضغط الشرياني ومرض السكر وسوء التغذية الذي يسبب الأمراض الأخرى على رأسها مرض السرطان.

المحور الرابع: توصيات واقتراحات للحد من الآثار السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي

يعتبر الفقر مشكلة معقدة و متعددة الأبعاد ذات جذور وطنية و دولية على حد سواء. و لا يوجد إلى حد الآن حل موحد يمكن استغلاله على المستوى الدولي. و في المقابل من الضروري لحل هذه المشكلة وضع حيز الوجود لبرنامج مكافحة الفقر خاص لكل دولة، و الاعتماد على المبادرة الوطنية من خلال المجهودات الدولية مع تهيئة جو دولي مناسب.

وضع حد للفقر و المجاعة، توزيع عادل للدخل و تثمين الموارد البشرية تبقى على العموم التحديات الهامة والرئيسية في كل المجتمعات. و عليه فإن مكافحة الفقر مهمة مشتركة تواجه جميع الدول بما فيها الجزائر ...

فمن واجب الحكومة بالتعاون مع المنظمات العالمية غير الحكومية، و المحلية القابلة للتعاون، تنظيم و توفير إجراءات من شأنها خدمة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ما يلي:

- تبني الدولة لسياسات تحمل في طياتها أساليب مواجهة الفقر والحد منه، من خلال مخطط شامل طويل الأجل يعمل على تنمية القطاعات (الصحة، التعليم، التشغيل...الخ) بشكل متوازن ومتكامل.
- تبنى الدولة سياسات تكفل الحد من الفقر من خلال مخطط تنمية فعال أساسه تنمية الفرد ومتطلباته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى سياسياً.
- تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.
- توفير فرص العمل وتنمية القدرات والموارد الطبيعية. (وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات).
- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل: المتتبع لأوضاع الجزائر في السنوات العشرين الماضية يلاحظ جليا أن المجتمع انقسم إلى طبقتين أساسيتين طبق غنية تزداد غنا وطبق فقيرة تزداد فقرا وتتسع الهوة من سنة إلى أخرى رغم جهود الحكومة في التقريب بينهما، وهذا بسبب التوزيع غير العادل للدخل بين طبقات المجتمع لذا على الدولة العمل على سياسة تسمح بالتوزيع العادل للدخل.
- على الحكومة العمل على الحد من الفساد الاقتصادي والإداري الذي يعيشه البلد من خلال سن التشريعات الصارمة التي من شأنها القضاء على هذه الجرائم خاصة الاختلاس، الرشوة، البيروقراطية...الخ.
- العمل على تحقيق التوازن بين سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، من خلال تحديد متطلبات السوق ومن ثم تحديد مخرجات هذه المؤسسات للحد من البطالة.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار: تعاني الجزائر مثل العديد من الدول من عدم القدرة على استقطاب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي لعدة أسباب لعل أهمها تعفن الوسط الإداري في الجزائر، لذا على الجزائر العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم باعتبار أنه أحد السبل للتقليل من ظاهرتي البطالة والفقر.
- زيادة توفير فرص التعليم من خلال توسيع نطاق مجانية التعليم، وذلك من خلال التكفل بالتلاميذ والطلبة من العائلات المعوزة محدودة الدخل بتحمل الدولة لنفقات التعليم من خلال منح خاصة تقدم للمحتاجين بشكل دوري ثابت خلال كل المسار الدراسي مع التحفيز المادي في حالة التفوق والامتياز.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد التي تعتبر من الضروريات للحيات الكريمة.
- الاهتمام بأصحاب الحرف والصناعات التقليدية، من خلال دعم هذه الحرف والعمل على توسيعها والقيام ببعض التدريبات الحرفية التي تساعدهم على زيادة دخلهم، مما يمكن أن يساهم بشكل فعال في التقليل من البطالة والفقر والمحافظة على القيم والتقاليد الأصيلة للمجتمع.
- الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي، من خلال توسيع دائرة الضمان الاجتماعي لتشمل غير الأجراء ومعدومي الدخل.
- الاهتمام بخلق وتنمية فرص العمل المنتجة بما يتناسب وقدرات الفقراء.
- توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض، ومتابعتها من خلال توفير المساعدات الفنية والتدريب لتمكينهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.
- السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
- غرس روح المواطنة بين أفراد المجتمع والمساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي الإيجابي، في مختلف المدارس لغرس فكر الانتماء وحب الوطن منذ الصغر.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر. على رأسها تجارب دول شرق آسيا مثل التجربة الماليزية ...

خاتمة

يظهر للأذهان للوهلة الأولى، أنه من السهل خوض معالجة و مناقشة موضوع ظاهرة الفقر في مجتمع ما. غير أن انتشار هذه الظاهرة و وجودها يفترض حالة وجود بعض الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الرفاهية المادية عند المستوى الأدنى المحدد و المقبول لدى هذا المجتمع.

و في الواقع، إن تحليل هذه الظاهرة يستدعي رفع و إظهار مشكلتين أساسيتين: تعريف الفقر من جهة، وتحديد مختلف مكوناته من جهة أخرى.

و عليه يستلزم لقياس ظاهرة الفقر قبل كل شيء توفر قاعدة بيانات صحيحة، دقيقة و موثوقة، الأمر الذي نفتقده للأسف

الشديد في الجزائر...

نتائج الدراسة

- يعني الفقر شيئاً واحداً وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.

- تشير كل التصريحات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر إلى أن معدل الفقر في تناقص مستمر حيث بلغ سنة 2012 معدل 5% ولكن تشير بعض التقارير وتصريحات الخبراء إلى أن نسبة الفقر في الجزائر مازالت مرتفعة جدا وتفوق 35%.

- تعتبر البطالة في الجزائر والتي بلغت 9.30% في سنة 2013 من الأسباب الأساسية لاستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر.

- بلغ معدل التضخم حسب تصريحات صندوق النقد أكثر من 10% في الجزائر مما ساهم في زيادة حدة الفقر من خلال تدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري.

- انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، التفكك الأسري، الجهل والأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض المزمنة ...الخ

الهوامش

(1): محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية بالمغرب خلال الفترة 01 – 21 ماي 0102.

(2): جميل الخالدي – الفقر في الأراضي الفلسطينية موقع إلكتروني :
http://www.oppc.pna.net/index.html Consulté le 20/10/2012

(3): محمد محمود العجلوني، الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، مرجع سبق ذكره، ماي 2010.

(4): ثلجة عبد الرزاق هندسة الفقر ، موقع إلكتروني :
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=815&lang=fr Consulté le 15/01/2013

(5): نحو مجتمع المعرفة،سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، الاصدار الثالث عشر « مكافحة الفقر» رقم الإيداع 5270/2006. ص: 47-45.

(6):«الفقر المدقع وحقوق الإنسان»وثيقة المنظمات غير الحكومية المقدمة للدورة 55 للّجنة الفرعية الخاصة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، 2003.

(7): كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في محافكة الفقر، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي 01-3 جولية 2007.

(8): نفس المرجع السابق، جامعة البليدة، يومي 01-03 جولية 2007.

(9): حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان – العدد رقم05، الصادر في سبتمبر 2010.

(10): عبد المالك حداد، أي مستقبل للفقراء في الجزائر ، موقع إلكتروني :
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=friend&op=FriendSend&sid=1570 Consulté le 01/08/2013

(11): نفس المرجع السابق.

(12): تصريح محافظ بنك الجزائر (البنك المركزي) محمد لكصاسي خلال تقديم تقرير السياسة المالية للأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2013، جوان 2013.

(13): محمد لكصاسي، التقرير السنوي لعام 2012 حول التطور الاقتصادي والمالي بالجزائر، 4 سبتمبر 2013.

(14)تقرير التنمية البشرية 2011، الصادر عن الأمم المتحدة.

(15): شبكة النبأ المعلوماتية–الاثنين 26 آذار/2007 -6/ربيع الاول/1428 نقيضان في الجزائر: واردات نفطية ضخمة وشعب يعاني الفقر والحرمان

(16): تصنيف الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013.

(17):Arab Price موقع يقدم أسعار الأجهزة الالكترونية و أسعار البترول و النفط و أسعار الذهب و أسعار السيارات و أسعار العملات و أسعار الكمبيوتر و اللاب توب و أسعار الموبايلات – 2013.

(18): تصنيف الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013.

(19): le journal el-massa No 4636 publié en 09-05-2012

(20): le journal el-khabar No 6723 publié en 23-05-2012

(21): تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول من سنة 2013.

(22): معدل الجريمة يرتفع بـ14% في الجزائر، لأربعاء 17 يوليوز 2013، رابط الكتروني :
http://hespress.com/permalink/84351.html Consulté le 30/08/2013

(23) : le journal el-maouid No 5711 publié en 17-06-2012

(24): تسجيل 500 ألف تسرب مدرسي في السنوات الماضية و المختصون يدقون ناقوس الخطر ويدعون لوضع خطط لتدارك الظاهرة، يومية الحوار، الصادرة بتاريخ، 17 مارس 2013.

(25): استفحال ظاهرة «الحراقة» يؤرّق العائلات الجزائرية، جريدة الحوار الإماراتية الصادرة بتاريخ، الثلاثاء 1 فبراير 2011.

(26): دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية استعرضها لاجتماع وزراء الهجرة العرب في 2011/02/12.

(27):http://www.oujdacity.net/national-article-30716-ar. Consulté le 28/08/2013

(28): ارتفاع الضغط الشرايين أكثر الأمراض المزمنة انتشارا في الجزائر، يومية الفجر، الصادرة يوم 02 جوان 2009.

(29): 300 ألف حالة سرطان جديدة سنويا بالجزائر، رابط الكتروني:
http://www.tbeeb.net/news/articles.php?id=138 Consulté le 30/08/2013